# الأمم المتحدة: ثلث سكان بغداد لايثقون بالقضاء

البيرقدار

□ بغداد / المدى

أعلنت الأمم المتحدة في العراق، امس عن إطلاق حملة إعلامية في بغداد للتثقيف حول أهمية الجهاز القضائي في العراق، لافتة إلى أن ثلث سكان العاصمة يفضلون عدم اللجوء إلى القضاء في حل نزاعاتهم بسبب عدم ثقتهم به إضافة إلى الضغوط المجتمعية المفروضة التي تكرس اتباع طرق غير رسمية في حل النزاعات خاصة المتعلقة بالشرف والعنف المنزلي.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى العراقي القاضي عبد الستار بيرقدار إن الحملة تأتي ضمن برنامج يحمل اسم "دعم سيادة القانون والقضاء في العراق"، يقوده مجلس القضاء الأعلى في العراق وبرنامج التعاون الإنمائي التابع للأمم المتحدة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، مبيناً أنه "يستهدف في المقام الأول الشريحة الاجتماعية المحرومة كالفقراء والضعفاء والأميين وضحايا العنف".

وأضاف البيرقدار "هدفنا أن نعلم ونثقف أن النظام القضائي العراقي موجود وقادر على تحقيق العدالة الشفافة التي تساعد هذه الشريحة في حل نزاعاتها بشكل شفاف".

ولفت البيرقدار إلى أن هذه "الحملة ستستخدم فيها وسائل الإعلام المتلفزة والإذاعية وغيرها، وستوفر معلومات تتعلق بالحقوق القانونية وبكيفية عمل المحاكم العراقية بهدف تشجيع المواطنين على اللجوء إلى القضاء".

من جانبه، قال رئيس بعثة التعاون في الاتحاد الأوروبي في العراق جوبس فون كيرشمان إن "هذه الحملة تظهر مدى التزام الاتحاد الأوروبي بدعم سيادة القانون وحقوق الإنسان في العراق"، معرباً عن أمله في أن "تساعد الحملة على تشجيع المزيد من العراقيين ومن خلفيات اجتماعية متنوعة للاستفادة من النظام القضائي". ويظهر استطلاع أجراه برنامج في بغداد أن "ثلث من شملوا فيه يفضلون اتباع الطرق غير الرسمية في استرجاع حقوقهم وحل النزاعات بدلاً من اللجوء إلى المحكمة".

ويوضح الاستطلاع أن هؤلاء عللوا سبب لجوئهم لتلك الطرق بـ"انعدام الثقة والشفافية بالمحاكم والمحامين، والخوف من تكاليف المحاماة المرتفعة فضلاً عن التعقيدات في النظام القضائي، إضافة إلى الضغوط التي يفرضها المجتمع في مسألة تسوية النزاعات بصورة غير رسمية خاصة عندما يتعلق الأمر بجرائم الشرف والاغتصاب والعنف المنزلي".

من جانبه قال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق بيتر باتشيلور، وفقا للبيان إن "هذه الحملة هي مثال آخر على شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسات المحلية سعياً لتحسين حياة المواطنين العراقيين"، موضحا أن "برنامج سيادة القانون وهذه الحملة لا يمكن لها أن تنفذ بدون الدعم السخي الذي قدمه الاتحاد الأوروبي".

# بغداد تقترب من فيضان.. الصحة مستنفرة والموارد تنفي

احد السدود على نهر دجلة... (أرشيف)

□ بغداد / قيس عيدان

إجراءات احترازية على أعلى المستويات اتخذتها وزارة الصحة لمواجهة ما قالت عنه انه فيضان محتمل نتيجة عوامل جيولوجية عدة حدثت في جنوب تركيا، غير أن وزارة الموارد المائية لم تبال بما اتخذته الصحة، مؤكدة أن سدودها قادرة على استيعاب أي تدفق غير طبيعي للمياه من دول الجوار.

المتحدث الرسمي لوزارة الصحة الدكتور زياد طارق أكد في بيان صحفي تلقت (المدى) نسخة منة أن الوزارة تلقت توجيها من مركز بغداد للعمليات، للتنسيق المشترك بين الوزارة والمركز لأخذ التدابير اللازمة والحيطة والحذر تحسبا لحدوث الفيضانات وتفعيل خلايا الأزمة في المحافظات لتأخذ دورها وتكون على استعداد تام لتنفيذ خطط الإسناد الطبي الطارئ وتحذير المواطنين الساكنين في القرى والنواحي القريبة من ضفاف الأنهار.

وأضاف انه تم توجيه المحافظات ذات الخطورة العالية وهي نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين فضلاً عن بغداد لتقديم أفضل الخدمات الوقائية والعلاجية للمواطنين وبالتنسيق مع الجهات المعنية في المحافظة. وأشار إلى انه تم توجيه جميع المستشفيات لإرسال احتياجها من الأدوية والمستلزمات الطبية والدم بغية توفيرها مع تأمين خزين كاف، منها فضلاً عن تهيئة سيارات الإسعاف والمسعفين لنقل المصابين إلى المؤسسات الصحية عند حدوث الفيضان وتهيئة صالات العمليات وملاكات عاملة فيها على مدار ٢٤ ساعة لتقديم خدمات التدخلات الجراحية بصورة آنية وسريعة.

إلى ذلك ووضعت دائرة صحة بغداد الرصافة خطة إسناد طارئة تحسبا لحدوث فيضانات في العراق، وارجع مدير عام الدائرة علي بستان الفرطوسي الأمر إلى وصول كميات كبيرة من المياه الأراضي العراقية من تركيا وزيادة منسوبي نهري دجلة والفرات بسبب الزلازل التي تتعرض لها المناطق الجنوبية في تركيا.

الفرطوسي قال في تصريح خص به (المدى)، أمس "تم التنسيق وتنظيم الجهود والموارد الطبية لتقديم أفضل الخدمات الوقائية والعلاجية وإنقاذ حياة المرضى والجرحى والاستعداد لمواجهة الطوارئ التي قد تحدث أثناء حدوث الفيضانات وبالتنسيق مع الجهات المعنية. وافاد الفرطوسي بتوفير خدمات وقائية وخدمات طبية طارئة في موقع الحدث والمراكز الصحية الثابتة لغرض تقديم الإسعافات المنقذة للحياة إضافة إلى خدمات طبية طارئة تتم في صالات الطوارئ في المستشفيات وخدمات علاجية نهائية وأوضح الفرطوسي مخاطبة المستشفيات والمراكز التخصصية كافة بإرسال احتياجها من الأدوية والمستلزمات الطبية والدم لأجل توفيرها إضافة إلى تحديد مؤسسات الصحية بديلة في حال تعرضها إلى إخلاء للمرضى بسبب حدوث الفيضانات، كما تم تهيئة سيارات الإسعاف والمسعفين لنقل المصابين إلى المؤسسات الصحية عند حدوث طارئ، مضيفاً أن الدائرة قامت بتهيئة كوادر طبية وصحية والكوادر الساندة وتعزيز وحدات وشعب الطوارئ بعناصر كفوءة من الاختصاصات الطبية والصحية كافة وتهيئة صالات العمليات وتجهيزها على مدار ٢٤ ساعة وتم تخصيص هواتف خاصة لغرف عمليات الوزارة ودائرة صحة بغداد الرصافة للاتصال بها عند الحاجة.

وفي سياق متصل، نفت وزارة الموارد المائية وجود أيّ مخاطر من حدوث أيّ فيضان في البلاد، مؤكدة حاجة العراق إلى المزيد من المياه.

وقال مدير عام الموارد المائية عون ذياب في تصريح خص به (المدى)، أمس "ليس هناك أية مخاوف من حدوث فيضانات في البلاد ، على العكس نحتاج إلى مزيد من المياه"، مضيفا "أن الزلازل التي شهدتها مناطق جنوب تركيا تقع خارج حوض نهري دجلة والفرات".

وتابع "حتى وان حدثت هناك زلازل تؤثر على المياه الداخلة للعراق فأن السدود قادرة على استيعاب اي خلل غير طبيعي في تدفق المياه".

# وفد برلماني يتقصّى حقائق إقليم ديالى

□ بغداد / المدى

أعلنت رئاسة مجلس النواب أمس إرسالها وفدا من أعضاء مجلس النواب إلى محافظة ديالى للوقوف على آخر المستجدات.

وقال نائب رئيس مجلس النواب قصي السهيل في مؤتمر صحفي مشترك عقده في مبنى البرلمان مع لجنة الأمن والدفاع حضرته (المدى)، إن هيئة الرئاسة تتابع الأحداث في ديالى باهتمام بالغ وتؤكد أن قرار هذه المحافظة مرهون بإرادة المكونات الاجتماعية فيها.

ومن بين الوفد النيابي؛ حاكم الزاملي عن التحالف الوطني، ومحمد الخالدي ورقية التميمي، عن العراقية.

وكان رئيس مجلس محافظة ديالى طالب محمد حسن قد نفى علمه بنية المجلس طلب اقامة إقليم في المحافظة، مطالبا بالتريث لحين عودته من الخارج لعقد جلسة طارئة.

وقال حسن في تصريح سابق لم اعلم بنية المجلس تقديم طلب إلى الحكومة لإقامة إقليم محافظة ديالى.

وأضاف لقد طالبت المجلس الذي اصدر هذا القرار بالتريث وسيتم عقد جلسة طارئة حين عودتي من الخارج.

وقد واصل المئات من أبناء مدينة بعقوبة، وقضاء المقدادية، التظاهر ضد إعلان المحافظة إقليما خاصا فيما قطعت الأجهزة الأمنية الطريق الرئيس الرابط بين قضاء المقدادية ومدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى.

وردد المتظاهرون الذين تجمعوا أمام مبنى مجلس المحافظة هتافات ترفض إعلان ديالى إقليما، معتبرين القرار تمهيدا لتجزئة البلاد.

ويأتي ذلك فيما قطعت الأجهزة الأمنية الطرق المؤدية الى بعقوبة كبرى مدن محافظة ديالى وقضاء المقدادية من دون الإشارة إلى أسباب قرارها. في حين، ناشد مجلس محافظة ديالى، شيوخ العشائر والمثقفين والنخب الإجتماعية، تأييد قرار إعلان المحافظة إقليماً.

وأوضح المجلس في بيان تلقت (المدى) نسخة منه "انه و إيمانا منا نحن أعضاء مجلس محافظة ديالى الممثل الشرعي لجماهير محافظة ديالى بكل أطيافها وحرصا منا على الأمانة التي حملنا أيها أبناؤنا في المحافظة.

كان لابد لنا أن نسلك جميع السبل التي من شأنها تقديم أفضل الخدمات والحياة الحرة الكريمة الآمنة لأهلنا. وبتضافر جهود جميع الأطياف والكتل السياسية في المحافظة واستجابة لضغط أبناء المحافظة من شيوخ عشائر ومثقفين ووجهاء ونخب اجتماعية نعلن اليوم قرارنا بطلب إقامة (إقليم ديالى) مع الحفاظ على وحدة العراق والالتزام بالدستور بعد إن تم التوقيع بأغلبية أعضاء مجلس المحافظة على تشكيل الإقليم مستلهمين العزم من الله أولا وثم من الجمهور ثانيا. وفق الإجراءات التي حددت بقانون الأقاليم رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٨) وندعو جماهيرنا التي ضغطت علينا للوقوف معنا في هذا المشروع والتفاعل معه لإنجاح المشروع على ارض الواقع خدمة لمحافظتنا العزيزة".

في غضون ذلك تظاهر المئات من أبناء العشائر في قضاء المقدادية لليوم الثاني، احتجاجا على إعلان المحافظة إقليما. وردد المتظاهرون الذين تجمعوا أمام الطرق الرئيسية المؤدية إلى القضاء الشعارات التي تدعو إلى الوحدة الوطنية والعدول عن قرار إعلان ديالى إقليماً والى رص الصفوف لمواجهة التحديات التي تواجه البلاد مرددين هتافات "كلا كلا للتقسيم ...نعم للوحدة الوطنية".

من جهته نفى الناطق الإعلامي باسم مجلس المحافظة شامل الحيالي تطويق قوات حكومية مبنى المجلس مشيرا إلى وجود تقصير لدى جهاز الشرطة في ما يتعلق بتأمين الحماية لمبنى المجلس. مؤكدا زيارة قيادات رفيعة في وزارة الدفاع ديالى بينهم الفريق أول علي غيدان للإشراف على الأوضاع الأمنية في المدينة.

## التقرير الامني

**تبدو قوات مكافحة الإرهاب العراقية أكثر إصرارا على مواصلة حربها ضد الإرهاب في البلاد برغم فقدانها جزءا من قدراتها التي تساعد على مواجهة خطر يعد بين ابرز التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الاميركي. وتعمل القوات الأميركية حاليا على إكمال انسحابها من العراق في عملية من المفترض أن تنتهي بحلول نهاية العام الحالي وفقا للاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن عام ٢٠٠٨.**

حملة امنية للجيش... أ.ف.ب

# قوات مكافحة الإرهاب جاهزة برغم تأثر عملها بالانسحاب

□ بغداد / المدى

ويقول اللواء فاضل براواري القائد العسكري لقوة مكافحة الإرهاب في مقابلة مع وكالة فرانس برس إن الانسحاب الأميركي "مؤثر فعلا بسبب غياب الغطاء الجوي والحاجة إلى مدربين كون أسلحتنا ومعداتنا أميركية".

ويضيف "لدينا أجهزة لا نعرف كيفية استخدامها حتى الآن".

ويتحدث المسؤول العسكري عن "عدم امتلاك غطاء جوي ومصادر تأمين معلومات دقيقة كصور المواقع وحركة الأفراد وأجهزة أخرى (...) لكن قواتنا جاهزة منذ عام ٢٠٠٨، ولدينا معدات وأسلحة تغطي حاجتنا على مدى العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اكد حاجة العراق للتعاون الأمني والعسكري والمستمر مع الولايات المتحدة، مشيرا إلى ضرورة تدريب الجنود العراقيين على أيدي أميركيين خصوصا.

ومن المتوقع ان يبقى في العراق حوالي ١٥٠ من الجنود الأميركيين وأكثر من ٧٥٠ من المتعاقدين المدنيين للمساعدة على تدريب العراقيين، حيث سيعملون تحت إشراف السفارة الأميركية في بغداد. ويؤكد براواري أن "القائد العام للقوات المسلحة ورئيس الجهاز الفريق طالب الكناني يعملان على معالجة هذه المسألة"، مشددا على أن "قواتنا لديها معدات وأسلحة متطورة ولدينا أربع مروحيات وبإمكانها الوصول لأي نقطة بدقائق".

وكشف عن "اعتقال نحو تسعة آلاف إرهابي بينهم عدد كبير من العرب منذ أن بدأنا العمل مع القوات الأميركية عام ٢٠٠٤، وبعد تولي قواتنا المسؤولية" بعد عام ٢٠٠٦. وأضاف ان "اغلب الإرهابيين العرب اعتقلوا خلال معركة الفلوجة".

وشهدت الفلوجة معارك ضارية عام ٢٠٠٤ بين جماعات مسلحة والقوات الأميركية التي اجتاحت البلاد عام ٢٠٠٣.

وحول التعاون مع دول الجوار، قال براواري "هناك تعاون مع جميع دول جوار العراق في مجال مكافحة الإرهاب".

وشدد على وجود "تعاون كبير بين العراق والأردن حيث يشارك عناصر من مكافحة الإرهاب حاليا في دورة تدريبية بإشراف خبراء أميركيين واستراليين تستمر ثلاثة أشهر في مركز الملك عبدالله لمواجهة عمليات اختطاف طائرات على متنها رهائن".

وسيتولى خريجو هذه الدورة، وهي اول دورة يشارك فيها عراقيون، مسؤولية حماية جميع المطارات العراقية.وتستطيع قوات مكافحة الإرهاب التنقل بسهولة بين العراق والأردن، لتنفيذ مهام تدريبية داخل الأردن.

وذكر مستشار جهاز مكافحة الإرهاب سمير الشويلي لفرانس برس ان "إستراتيجية عملنا تعتمد بنسبة ٧٥ بالمئة على تجفيف منابع الإرهاب انطلاقا من المناهج الدراسية والتنسيق مع دوائر الدولة، وعلى محاربة الإرهاب مباشرة بالنسبة الباقية".

وأكد براواري "وجود تنسيق مع جميع وزارات الدولة كما يوجد ١٢ مقرا رئيسيا لقوات مكافحة الإرهاب في عموم العراق حاليا بما فيها إقليم كردستان"، كما تنتشر في عموم المحافظات مراكز جمع وتبادل معلومات تابعة لجهاز مكافحة الإرهاب. وعن عدد عناصر الجهاز، قال براواري "لدينا ١٥ فوجا يتألف كل واحد منها من ٩٠٠ مقاتل".

ويخطط المسؤولون عن جهاز مكافحة الإرهاب لفتح مقرات إقليمية هذا العام في محافظات بابل والديوانية وصلاح الدين وكركوك.

وشكلت أول نواة لـ"جهاز مكافحة الإرهاب"، بعد اجتياح العراق وكانت تحمل اسم "قوة العمليات الخاصة" بحيث تولت القوات الأميركية تسليحها وقيادتها. لكنها تحولت إلى قوة عراقية خالصة، برغم مواصلة الدعم الأميركي لها، نهاية عام ٢٠٠٦.

ويشهد العراق منذ اجتياحه في آذار ٢٠٠٣ لإسقاط نظام صدام حسين على أيدي قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة، أعمال عنف شبه يومية بلغت ذروتها بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، ذهب ضحيتها عشرات الآلاف اغلبهم من المدنيين.

## البيضاء تطالب بتدخل دولي ضد الكويت

طالبت النائبة عن الكتلة البيضاء عالية نصيف الحكومة بـ:"حث الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على الطعن في القرار ٨٣٣". وقالت في تصريح نقله المكتب الإعلامي للكتلة أمس: "على الحكومة أن تتحرك على الصعيدين السياسي والدبلوماسي في مجلس الأمن وان تضغط على الدول دائمة العضوية لضمان الموافقة المبدئية على الطعن في القرار ٨٣٣ الذي صدر في ظروف غير طبيعية ولكونه قرارا مجحفا بحق الشعب العراقي". وأضافت المتحدثة باسم الكتلة البيضاء :"أن العراق اليوم دولة مكتملة السيادة ويجب أن تكون له كلمته في المحافل الدولية، وأول مهمة للدبلوماسية العراقية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي هي إلغاء الترسيم الجائر للحدود بين العراق والكويت".

## قرارات قضائية متوقعة على ملفات الدفاع

قال رئيس لجنة النزاهة النيابية، رئيس كتلة الأحرار الصدرية في مجلس النواب بهاء الأعرجي انه خلال اليومين المقبلين ستكون هناك قرارات قضائية في الملفات العشرة المهمة. وأضاف لوكالة كل العراق أن "اللجنة تعمل حاليا على الكثير من الملفات أهمها ملف وزارة الدفاع ورئاسة الجمهورية وأيضا ملف وزارة التربية". وأشار رئيس لجنة النزاهة إلى أن "قاضي تحقيق الرصافة قرر يوم أمس الثلاثاء إحالة ملف وزارة الكهرباء للعقود الألمانية والكندية إلى محكمة الجنايات فضلا عن موضوع وزارة التربية للمستلزمات المدرسية". وتابع الأعرجي أن "اللجنة تعمل على موضوع آخر وهو أن أي محافظة أو وزارة لم تصرف تخصيصاتها المالية عام ٢٠١١ ستكون ضمن لائحة الفساد الإداري مؤكدا انه "سيتم إحالة هؤلاء إلى هيئة النزاهة والقضاء".

## التحالف الوطني يعقد اجتماعاً مهماً غداً

تعقد الهيئة السياسية للتحالف الوطني اجتماعاً الجمعة المقبل لمناقشة آخر التطورات على الساحة السياسية وزيارة رئيس الوزراء نوري المالكي الولايات المتحدة. وذكرت تقارير صحفية امس ان "الهيئة السياسية للتحالف الوطني ستعقد اجتماعاً في مكتب رئيس التحالف ابراهيم الجعفري لمناقشة زيارة المالكي إلى الولايات المتحدة وملف تشكيل الأقاليم". وأضاف التقارير أن "الهيئة ستناقش أيضاً خلال الاجتماع آخر التطورات على الساحة السياسية العراقية ومتابعة عمل اللجان التي شكلها التحالف لوطني السابقة وآخر النتائج التي توصلت إليها". وبحث التحالف الوطني في اجتماع عقده الخميس الماضي، زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الولايات المتحدة، وشدد على مناقشة موازنة عام ٢٠١٢ بمهنية والإسراع في إقرارها، فضلا عن غلق معسكر اشرف.